

أثر خصائص مجلس الإدارة على الاستدامة المالية للبنوك التجارية "دراسة قياسية على عينة من البنوك الأردنية خلال الفترة 2013-2022"

The Effect of Board of Directors Characteristics on the Financial Sustainability of Commercial Banks - An Econometric Study on a Sample of Jordanian Banks during the Period (2013-2022)

بوعرة فردوس¹، سرحان سامية²

¹ مخبر الماؤولاتية واستراتيجيات الابتكار في بيئة المال والاعمال، جامعة جيجل، الجزائر، ferdous.bouarra@univ-jijel.dz

² مخبر البحث في المالية العمومية والأسواق المالية، جامعة جيجل، الجزائر، samia-serhane@univ-jijel.dz

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ القبول: 2025/06/30

تاريخ الاستلام: 2025/04/24

ملخص:

هدفت هذه الدراسة لاختبار أثر خصائص مجلس الإدارة على الاستدامة المالية للبنوك من خلال عينة مكونة من 08 بنوك تجارية أردنية خلال الفترة 2013-2022، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data)، توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لكل من حجم مجلس الإدارة والتنوع بين الجنسين على الاستدامة المالية، كما توصلت إلى وجود تأثير سالب وذو دلالة إحصائية للأعضاء الأجانب على الاستدامة المالية، كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير موجب وذو دلالة إحصائية للمتغيرات الضابطة المتمثلة في ربحية السهم وحجم الشركة ومعدل كفاية راس مال، في حين لم يكن للرفع المالي أي تأثير على الاستدامة المالية.

الكلمات المفتاحية: مجلس الادارة، معدل العائد على الأصول، الاستدامة المالية، بيانات البائل

تصنيف JEL: G21، G30، C33

Abstract:

This study aimed to test the effect of board characteristics on the financial sustainability of banks, through a sample of 8 Jordanian commercial banks during the period from 2013 to 2022. To achieve the study's goal, panel data were used. The study found no statistically significant effect of both board size and gender diversity on financial sustainability. It also found a negative and statistically significant effect of foreign members on financial sustainability. The results indicated a positive and statistically significant effect of the controlling variables, namely earnings per share, company size, and capital adequacy ratio, while financial leverage had no effect on financial sustainability

Keywords: Board of Directors, Return on Assets, Financial Sustainability, Panel Data

JEL classification codes : G21;G30;C3

مقدمة:

شهدت الساحة العالمية العديد من الازهيارات المالية الكبيرة التي طالت شركات كبرى مما دفع إلى تسليط الضوء على أهمية حوكمة الشركات كآلية ضرورية لحل مشكلات الوكالة وتضارب المصالح بين مختلف الأطراف ذات الصلة بالمؤسسة، استجابت الدول لهذه الأزمات بتطوير وتحديث قوانينها لتعزيز الشفافية والمساءلة، توافقت الآراء على أن حوكمة الشركات تلعب دوراً محورياً في تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المختلفة، مما يساهم في تحسين أداء واستدامة الشركات .

في هذا السياق، أصبحت الاستدامة المالية هدفاً رئيسياً للبنوك التجارية، فهي تعني قدرة البنك على الحفاظ على أدائه المالي المستقر والمستدام على المدى الطويل، تحقيق الاستدامة المالية يتطلب وجود نظم حوكمة فعالة تضمن الإدارة الرشيدة، وهنا تبرز أهمية مجلس الإدارة بوصفه الجهة المسؤولة عن توجيه ورقابة الأداء المالي للبنك.

سيتناول هذا البحث تأثير خصائص مجالس الإدارة على الاستدامة المالية للبنوك التجارية، وذلك من خلال دراسة جوانب مختلفة مثل حجم المجلس والتنوع بين الجنسين، ووجود الأعضاء الأجانب، الهدف من الدراسة هو استكشاف مدى تأثير هذه العوامل على الأداء المالي المستدام للبنوك، ممثلاً بالعائد على الأصول (ROA)، سيتم إجراء الدراسة على عينة من البنوك الأردنية، بهدف الإجابة على الإشكالية التالية:

هل يوجد أثر لخصائص مجلس الإدارة على الاستدامة المالية للبنوك التجارية الأردنية؟

الفرضيات: لمحاولة الإجابة على هذه الإشكالية تم صياغة الفرضيات التالية

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم مجلس الإدارة على الاستدامة المالية للبنوك التجارية الأردنية؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنوع بين الجنسين على الاستدامة المالية للبنوك التجارية الأردنية؛
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لوجود الأعضاء الأجانب على الاستدامة المالية للبنوك التجارية الأردنية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واختبار أثر حوكمة الشركات على الاستدامة المالية للبنوك التجارية الأردنية، ويتحقق ذلك من خلال بناء نموذج قياسي يُعنى بتحديد طبيعة العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة - المتمثلة في حجم المجلس، والتنوع بين الجنسين، ووجود الأعضاء الأجانب - وبين مستوى الاستدامة المالية، والذي يُقاس بمعدل العائد على الأصول (ROA)

المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات، تم اعتماد المنهج التحليلي لدراسة العلاقة النظرية بين خصائص مجلس الإدارة والاستدامة المالية، إلى جانب تحليل نتائج النموذج القياسي، كما تم توظيف المنهج الإحصائي لاختبار العلاقات بين متغيرات الدراسة، باستخدام برنامج Stata 17 في تقدير النتائج وتحليلها.

المحور الأول: مراجعة الأدبيات النظرية للدراسة

تنشأ مشاكل الوكالة عندما يكون هناك عدم توافق المصالح بين الوكلاء (المديرين) والموكلين (المساهمين) (Hastori, Siregar, Sembel, & Maulana, 2015), فالتركيز الشديد على تحقيق الأرباح القصيرة الأجل من قبل المديرين يمكن أن يؤدي إلى سلوكيات غير مستدامة على المدى الطويل، ومن أجل موازنة المصالح الرئيسية لكل من المديرين والمساهمين اقترحت نظرية الوكالة وجود

نظام حوكمة فعال يسمح بمراقبة المديرين (Jensen & Meckling, 1976, p. 305)، يعمل هذا النظام على تحقيق التوازن بين المكافآت القصيرة الأجل والمصالح الطويلة الأمد لضمان استدامة الأعمال ورفع قيمة المساهمين على المدى البعيد، حيث اقترح (Fama & Jensen, 1983, p. 301) تعيين مجلس إدارة مهمته الأساسية ضبط ومراقبة أداء المديرين بغرض تحقيق مصلحة المساهمين.

يعد مجلس الإدارة أحد الهيئات الأساسية في المؤسسة إلى جانب الجمعية العامة للمساهمين والإدارة التنفيذية، حيث يتولى مسؤولية الإشراف والرقابة على إدارة المؤسسة، يتكون المجلس من مجموعة من الأفراد أو الكيانات التي يتم انتخابها من قبل الجمعية العامة للمساهمين، وفي حال كان أحد الأعضاء شخصية معنوية يحق له تعيين ممثل طبيعي لحضور اجتماعات المجلس وتمثيله فيها (قيرة، 2018، صفحة 229).

إن مجلس الإدارة يلعب دوراً رئيسياً لكونه آلية داخلية هامة ضمن حوكمة الشركات، وقد حددت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مختلف مسؤولياته من حماية لمصالح المساهمين وضمان المعاملة العادلة بينهم، مراقبة الإدارة ومساعدتها على اتخاذ مختلف القرارات الاستراتيجية (OECD, 2004) ويؤكد (Rejeb, 2014, p. 21) أن قيام مجلس الإدارة بأدواره بفعالية يساهم في تحسين أداء المؤسسة، كما أن قدرته على تحقيق أداء إيجابي ومتكرر بمرور الوقت تُعد عاملاً أساسياً في تحقيق الاستدامة المالية، (Navajas, Schreiner, Meyer, Claudio Gonzalez-Vega, & Vega, 2000, p. 335)،

غالباً ما تدمج الاستدامة المالية مع الاستدامة الاقتصادية أو الأزمات المالية إلا أنها تتميز بمفهوم مستقل يختلف عن الاستدامة الشاملة، فبينما تتناول الاستدامة العامة عدة جوانب تشمل البيئة والمجتمع والاقتصاد، تقتصر الاستدامة المالية على الجوانب المرتبطة بالإدارة المالية مما يجعلها تركز بشكل أساسي على ضمان التوازن والاستقرار المالي للمؤسسة (Kakati & Arup, 2021, p. 36)، وقد تم استخدام عدة مصطلحات بديلة للاستدامة المالية مثل الصحة المالية، الأداء المالي طويل الأجل، والاستمرارية المالية، وتشير الدراسات الدولية إلى تعدد التعريفات والأوصاف لهذا المفهوم مما يعكس تنوع وجهات النظر حوله (Imhanzenobe, 2020, p. 2)،

وفقاً لـ (Havers, 1996, p. 144) فالمنظمة يمكن أن تحقق الاستدامة المالية عندما تكون إيراداتها كافية لتغطية تكاليف التمويل والتشغيل بالإضافة إلى تعويض أي خسائر ومواجهة آثار التضخم، يبرز هذا التعريف أهمية توليد إيرادات مستدامة تمكن المنظمة من الوفاء بالتزاماتها المالية والتكيف مع الضغوط الاقتصادية المستقبلية، من جانبه يرى (Kakati & Arup, 2021, p. 36) أن المنظمة مستدامة مالياً عندما تحقق نمواً كافياً ومناسباً في إيراداتها إلى جانب تحقيق الأرباح على مدى فترة زمنية، وحسب (Oboro & Billyaminu, 2020, p. 2) فإن الاستدامة المالية تشير إلى قدرة المؤسسة المالية (وبالأخص البنك) على مواصلة نشاطاتها الحالية والمستقبلية دون أن يتسبب ذلك في زيادة مستمرة ودائمة في التزاماتها المالية، أما عن (Navajas, Schreiner, Meyer, Claudio Gonzalez-Vega, & Vega, 2000, p. 335) فلاستدامة المالية تشير إلى قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مالية إيجابية ومتواصلة على مدى فترة طويلة، يشير هذا المفهوم أن الاستدامة المالية تتعلق بالقدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والمالية وضمان استمرارية الأداء المالي الإيجابي على المدى البعيد، ومن هذا المنطلق سنسعى لفهم فيما إذا كان لخصائص مجلس الإدارة تأثير على الاستدامة المالية للبنوك التجارية مع التركيز على حجم المجلس، التنوع بين الجنسين، وحجم الأعضاء الأجانب في مجلس الإدارة.

أولاً: حجم مجلس الإدارة والاستدامة المالية

يعرف حجم مجلس الإدارة بأنه العدد الإجمالي للأعضاء الذين يتكون منهم المجلس (Cheng, yi, zhipeng, & yan, 2019, p. 95)، ووفقاً لما طرحه الرواد الأوائل لنظرية الوكالة فإن المجالس الكبيرة قد تعاني من ضعف في التنسيق والتواصل واتخاذ القرار، كما أنها تكون أكثر عرضة لسيطرة المدراء التنفيذيين على قراراتها (Kiambati, Patrick Ngugi, Paul, 2019, p. 95)،

(Anthony & , 2013, p. 260)، وفي ذات السياق يرى (Lipton, 1992) أن المجالس الكبيرة غالباً ما تكون أقل كفاءة في أداء مهامها الرقابية.

وعلى النقيض من ذلك تؤكد نظرية الاعتماد على الموارد أن مجلس الإدارة يمثل حلقة وصل حيوية بين المؤسسة وبيئتها الخارجية، إذ يعمل على توفير الموارد اللازمة لتعزيز الأداء، وذلك من خلال علاقات أعضائه مع مختلف الجهات في البيئة المحيطة، ووفقاً لهذه الرؤية فإن المجالس ذات الحجم الكبير تتعد أكثر قدرة على جذب هذه الموارد (Goel & Renuka, 2017, p. 142)، وتدعم (Mak & Roush, 2000, p. 156) هذا الطرح حيث أشارت إلى أن المجالس الأكبر حجماً تتمتع بقدرة أعلى على مراقبة تصرفات الإدارة التنفيذية، نظراً لصعوبة إحكام السيطرة عليها من قبل المديرين التنفيذيين، كما يرى (Bitok, Stephen, 2014, p. 74) أن حجم المجلس يجب أن يكون كافياً لاحتواء المهارات والخبرات المتنوعة، بما يضمن قيامه بمهامه بفعالية، ويعزز استمرارية الأداء، ومع ذلك تشير دراسات أخرى إلى أن حجم المجلس لا يرتبط بالضرورة بأداء الشركات، حيث خلصت دراسة (Bektas, Eralp; Turhan, Kaymak, 2009, p. 20) إلى أن العدد الإجمالي للمديرين لا يحدث تأثيراً يذكر على الأداء المالي وفي ذات الإطار توصلت دراسة (Lee & Greg, 2006, p. 43) إلى وجود علاقة سلبية بين حجم المجلس والأداء في حالة الشركات الصغيرة، مما يشير إلى أن الأثر قد يختلف باختلاف حجم الشركة وسياقها التنظيمي.

ثانياً: التنوع بين الجنسين والاستدامة المالية للبنوك التجارية

تشير نظرية الوكالة إلى أن التنوع في مجلس الإدارة يعزز استقلاليته حيث يوفر منصة فعالة للرقابة والسيطرة على الإدارة (Dankwano & Zubair, 2018, p. 322)، حيث يعتقد أن النساء يتمتعن باستقلالية أكبر نتيجة ابتعادهن عن العلاقات المهنية غير الرسمية التي يهيمن عليها الذكور في عالم الأعمال (بانا و بنجلاء، 2022، صفحة 386) وهذا من شأنه تقليل تكاليف الوكالة (SINGH, Shubham, & Deepti, 2022)، كما تؤكد نظرية أصحاب المصلحة أن وجود النساء في مواقع القيادة يمكن أن يعزز عملية صنع القرار، حيث تمتلك النساء ميلاً نحو التعامل مع القضايا الصعبة داخل المجلس (Al-Bakri, 2023, p. 183)

من خلال ما سبق تدعم مجموعة من الدراسات السابقة الرأي القائل بأن التنوع بين الجنسين يمكن أن يعزز من أداء الشركات، فعلى سبيل المثال توصل (Sila, Gonzalez, & Jens, 2016, p. 29) إلى أن وجود النساء في مجالس الإدارة قد يكون له أثر إيجابي على حوكمة الشركات من خلال دعم أساليب الحوكمة وتحسين جودة القرارات، فضلاً عن تعزيز مستويات الشفافية، وفي السياق ذاته يشير (Schubert, 2006, p. 711) إلى أن النساء يتمتعن بمهارات متقدمة في التواصل والقدرة على أداء مهام متعددة بشكل يتفوق في كثير من الأحيان على الرجال، وهو ما يجعلهن أكثر استعداداً وكفاءة في أداء مسؤوليات المجلس، كما يرى (Kosgei, Stephen, & Abdi, 2014, p. 75) أن مشاركة النساء في مجالس الإدارة تضيف قيمة من خلال ما يقدمه من وجهات نظر وخبرات وآراء متنوعة تساهم في إثراء النقاش وصناعة القرار، وتنسجم هذه الرؤية مع ما خلصت إليه دراسة (Ongore, Peter O. K'Obonyo, Martin Ogutu, & Eric M. Bosire, 2015, p. 26) التي أكدت أن التنوع بين الجنسين يتيح فهماً أعمق للسوق نظراً لأن تمثيل النساء في المجلس يعكس بدرجة أكبر تنوع العملاء والموظفين، مما يُعزز من الميزة التنافسية للشركات ويُقرّبها من احتياجات السوق الفعلية.

ومن جهة أخرى أشارت العديد من الدراسات أن هناك تأثير سلبى لوجود النساء في مجلس الإدارة على الأداء المالي كما هو الحال في دراسة (Adams & Daniel Ferreira, Women in the Boardroom and Their Impact on Governance and Performance, 2009, p. 291) التي أظهرت أن زيادة التمثيل النسائي قد لا يكون دائماً في صالح النتائج

المالية للشركات، وفي المقابل توصلت دراسات أخرى مثل دراسة (Rose, Caspar, 2007, p. 404) إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة والأداء المالي، مما يعكس التباين في النتائج البحثية بشأن هذا الموضوع.

ثالثاً: الأعضاء الأجانب والاستدامة المالية للبنوك التجارية

وفقاً لنظرية الوكالة يعد وجود أعضاء أجانب في مجلس الإدارة عاملاً داعماً لتعزيز فعالية الرقابة على الإدارة التنفيذية، إذ يُفترض أنهم يتمتعون بدرجة أعلى من الاستقلالية في اتخاذ القرارات، نظراً لعدم ارتباطهم بعلاقات مهنية أو شخصية سابقة مع المديرين المحليين، مما يقلل من احتمالات تضارب المصالح ويساهم في تحسين الحوكمة داخل المؤسسة (Elnahass, Alharbi, Toka S, McLaren, 2023, p. 5) من ناحية أخرى تشير نظرية الاعتماد على الموارد إلى أن مجلس الإدارة يعد وسيلة لربط المؤسسة ببيئتها الخارجية، من خلال ما يملكه أعضاؤه من علاقات وشبكات تؤهلهم لتوفير موارد وخبرات تدعم أداء المؤسسة (Hillman, Albert A., & Ramona L., 2002, p. 235)، ويندرج ضمن ذلك الأعضاء الأجانب الذين يفترض أن يضيفوا قيمة من خلال علاقاتهم الدولية وخبراتهم المتنوعة مما يسهل على المؤسسات الوصول إلى الأسواق والموارد العالمية

وقد أظهرت الدراسات أن المديرين الأجانب يساهمون في تعزيز حوكمة الشركات من خلال دعم الدور الرقابي لمجالس الإدارة بفضل ما يمتلكونه من خبرات متنوعة وفهم عميق للأسواق العالمية، كما تتيح لهم شبكاتهم الواسعة الوصول إلى مصادر تمويل بشروط ملائمة، وهو ما يعزز الاستقرار المالي، وبالتالي الوصول إلى موارد أكبر يمدد الطريق لتمويل فرص النمو مما يدعم تعظيم الثروة وتحقيق أداء مالي مستدام، هذه العوامل مجتمعة تساعد في الحد من هيمنة الإدارة وتخفيف تعارض المصالح داخل الشركة (Alshareef & Hamid Ghazi, 2024, p. 4)

في المقابل تشير بعض الدراسات أنه قد يكون لوجود أعضاء أجانب آثار سلبية على أداء المجلس نتيجة لقلة التماسك الذي يمس عملية صنع القرار وصعوبة التنسيق بسبب الخلافات المختلفة للمديرين (Harjoto, Indrarini, & Ya-wen, 2018, p. 46)، في نفس السياق أشار (Alshareef & Hamid Ghazi, 2024, p. 4) بأن وجود عدد كبير من المديرين الأجانب في مجالس الإدارة قد يضعف من فعالية الأدوار الرقابية والاستشارية للمجلس، ويعزى ذلك إلى احتمالية انخفاض معدلات حضورهم لاجتماعات المجلس بسبب بعدهم الجغرافي، إضافة إلى التحديات الثقافية والتواصلية التي قد تعيق قدرتهم على المتابعة والمراقبة، ونتيجة لذلك قد تواجه الشركات التي تعتمد بشكل مفرط على الأعضاء الأجانب في مجالسها صعوبات في الحد من تعارض المصالح، مما قد يؤثر سلباً على قدرتها على تحقيق نمو مالي مستدام

المحور الثاني: منهجية الدراسة

أولاً: عينة الدراسة

يضم مجتمع الدراسة جميع البنوك التجارية العاملة في الأردن، ولتحقيق أهداف البحث تم اختيار عينة مكونة من 8 بنوك تجارية من إجمالي 13 بنكا، حيث تضم هذه العينة بنوكاً تقليدية تمتاز بوضوح ممارسات الحوكمة وتوافر بيانات مالية موثوقة مستمدة من تقاريرها السنوية المنشورة على مواقعها الرسمية، أما البنوك غير المشمولة في العينة فهي بنوك إسلامية، تم اعتماد هذه العينة بناءً على مدى توفر البيانات المطلوبة مما يساهم في تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والاستدامة المالية بشكل أكثر دقة وموضوعية.

ثانياً: أنواع المتغيرات في نموذج الدراسة

يتضمن نموذج الدراسة ثلاث فئات رئيسية من المتغيرات، وهي: المتغير التابع، المتغيرات المستقلة، والمتغيرات الضابطة، والتي يتم توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): متغيرات الدراسة وطريقة قياسها.

نوع المتغير	رمز المتغير	اسم المتغير	المصدر
المتغير التابع	ROA	النتيجة الصافية / إجمالي الأصول	(Ongore, Peter O., & Martin, 2015)
المتغيرات المستقلة	BS	إجمالي أعضاء مجلس الإدارة	(Goel & Renuka, 2017)
	GENDR	عدد النساء في مجلس الإدارة على إجمالي عدد الأعضاء فيه	(Kahloul, Hicham, & Jocelyn, 2022)
	DVRER	عدد الأعضاء الأجانب في مجلس الإدارة على إجمالي عدد الأعضاء فيه	(Makhlouf, Fares Jamiel, & Haitham, 2018)
المتغيرات الضابطة	EPS	النتيجة الصافية / عدد الأسهم العادية المصدرة	(Zyadat, 2017)
	SIZE	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول البنك	(Hastori, Hermanto, Roy, & Tb. N Ahmad, 2015)
	CAR	إجمالي رأس المال / الأصول المرجحة بالمخاطر	(Wang, Haibin, Heng, Jianchao, & Mingwang, 2022)
	LEV	إجمالي الديون / إجمالي الأصول	(El-Habashy, 2019)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الدراسات السابقة

ثالثاً : نموذج الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير خصائص مجلس الإدارة على الاستدامة المالية للبنوك التجارية، وذلك من خلال اعتماد نموذج إحصائي يمكن من خلاله تقييم العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ولتحقيق هذا الهدف تم اعتماد النموذج الرياضي التالي:

$$ROA_{it}$$

المحور الثالث: نتائج الدراسة

أولاً: مصفوفة الارتباط

يعرض في الجدول أدناه ملخص لعلاقات الارتباط بين المتغيرات المعتمدة في هذه الدراسة، مما يتيح فهماً أعمق للتأثيرات المتبادلة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة والضابطة، يساعد هذا التحليل في تقييم مدى وجود ارتباطات قوية أو ضعيفة بين المتغيرات، مما يساهم في تفسير النتائج المتوقعة من النموذج الإحصائي المستخدم

الجدول رقم (02): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة.

	BS	GENDR	DVRER	EPS	SIZE	CAR	LEV	Vif
BS	1.0000							1.81
GENDR	0.1806	1.0000						1.46
DVRER	-0.0503	0.2454	1.0000					1.60
EPS	-0.0050	-0.2219	0.3373	1.0000				2.91
SIZE	0.4920	-0.0705	0.2899	0.5996	1.0000			3.01
CAR	-0.2129	-0.1893	0.2680	0.2412	0.0854	1.0000		1.44
LEV	0.1705	-0.0299	0.0053	-0.3749	0.0570	-0.3592	1.0000	1.73

المصدر: إعداد الباحثين استنادا إلى مخرجات التحليل الإحصائي باستخدام برنامج Stata 17.

تستخدم مصفوفة الارتباط كأداة تحليلية لتحديد مدى وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات التفسيرية، والتي تظهر عندما تتجاوز قيم معاملات الارتباط الحد المقبول البالغ 0.8، ووفقا للنتائج الواردة في الجدول رقم (02)، فإن أعلى قيمة لمعامل الارتباط بلغت 0.5996 أي ما يعادل 59.96%، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط خطي مرتفع بين المتغيرات المدروسة، وبالتالي لا تعاني البيانات المستخدمة من مشكلة الارتباط الخطي المتعدد.

لتأكيد هذه النتيجة، تم إجراء اختبار معامل تضخم التباين، حيث يجب أن تكون جميع القيم أقل من 10 لضمان عدم وجود ارتباط خطي متعدد بين المتغيرات المستقلة، وقد أظهرت النتائج أن جميع قيم معاملات تضخم التباين كانت أقل من 10، مما يدعم الاستنتاج القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد في هذه الدراسة.

ثانيا: تقدير معلمات نموذج الدراسة

تحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والاستدامة المالية، تم الاعتماد على منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data)، مع استخدام ثلاثة نماذج قياسية: النموذج التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، وذلك بهدف ضمان دقة وموثوقية التقديرات الإحصائية

الجدول رقم (03): تقدير معلمات النموذج

	Pooled		Fixed		Random	
	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
BS	-.0000142	0.957	-.0001737	0.432	-.0000142	0.957
GENDR	.0039541	0.421	.0062902	0.167	.0039541	0.418
DVRER	-.0055726	0.003	-.0035687	0.324	-.0055726	0.002
EPS	.0462095	0.000	.0417118	0.000	.0462095	0.000
SIZE	-.009355	0.000	-.0248913	0.000	-.009355	0.000
CAR	.0545174	0.000	.0156479	0.348	.0545174	0.000
LEV	.0106282	0.407	.0431511	0.000	.0106282	0.404
Cons	.0735809	0.000	.1988454	0.000	.0735809	0.000
R-squared	0.7374		0.7563		0.8394	
Prob(F-statistic)	0.0000		0.0000		0.0000	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata17

ثالثاً: اختيار النموذج الملائم للدراسة: بعد تقدير النماذج الثلاثة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data Models)، يتم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية لتحديد النموذج الأكثر ملاءمة للدراسة، وتشمل هذه الاختبارات:

❖ اختبار: Breusch and Pagan يستخدم للمقارنة بين النموذج التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات العشوائية (REM)، يقوم هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين: H_0 : لا يوجد تأثيرات عشوائية النموذج التجميعي هو الأفضل. H_1 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل

❖ اختبار فيشر المقيد: (Restricted F-test) يهدف إلى المفاضلة بين النموذج التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، يقوم هذا الاختبار على الفرضيتين التاليتين: H_0 : النموذج التجميعي هو الملائم، H_1 : نموذج الآثار الثابتة هو الملائم

❖ اختبار: Hausman يستخدم لاختيار أفضلية نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) أو نموذج التأثيرات العشوائية (REM)، يقوم هذا النموذج على الفرضيتين التاليتين: H_0 : التي تنص أن نموذج التأثيرات العشوائية هو الأفضل H_1 : التي تنص أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل

يعرض الجدول التالي نتائج هذه الاختبارات والتي تحدد النموذج الأكثر ملاءمة لتحليل العلاقة بين خصائص مجلس الإدارة والاستدامة المالية للبنوك التجارية.

الجدول رقم (04): نتائج اختبارات اختيار النموذج المناسب

الاختبار	إحصائية الاختبار	القيمة الاحتمالية (P-value)	القرار النهائي
Breusch and Pagan	$\chi^2(01) = 0.00$	$P = 1.0000$	قبول H_0 النموذج التجميعي هو الأفضل
فيشر المقيد (Restricted F-test)	$F = 9.01$	$P = 0.000$	رفض H_0 نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل
Hausman	$\chi^2(4) = 113.62$	$P = 0.0000$	رفض H_0 نموذج التأثيرات الثابتة هو الأنسب

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata17

تشير نتائج الجدول رقم (04) إلى أن النموذج التجميعي تم استبعاده وفقاً لاختبار Breusch and Pagan، في حين أظهر اختبار F المقيد و Hausman تفوق نموذج التأثيرات الثابتة، مما يؤكد أنه الأنسب لتحليل أثر خصائص مجلس الإدارة على الاستدامة المالية للبنوك التجارية الأردنية

رابعاً: الاختبارات الإحصائية والقياسية للنموذج

بعد تحديد نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) كأفضل نموذج لتفسير بيانات الدراسة، يتم الآن التحقق من صلاحية النموذج من الناحية الإحصائية والقياسية من خلال مجموعة من الاختبارات لضمان دقة وموثوقية النتائج.

1- اختبار المعنوية الكلية للنموذج

أظهر الجدول رقم (03) وجود علاقة قوية بين معدل العائد على الأصول (ROA) باعتباره المتغير التابع والمتغيرات المستقلة المدروسة، حيث بلغ معامل التحديد R^2 حوالي 0.8394، وبفقد هذا بأن ما نسبته 83.94% من التغيرات في العائد على الأصول يمكن تفسيرها من خلال هذه المتغيرات، في حين تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم يشملها النموذج، كما يشير اختبار فيشر إلى دلالة إحصائية للنموذج ككل، حيث بلغت قيمة الاحتمال 0.000 مما يدل على قوة النموذج وملاءمته الإحصائية

2- اختبار صلاحية النموذج من الناحية القياسية

لضمان أن نموذج التأثيرات الثابتة لا يعاني من مشكلات قياسية، تم إجراء اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء واختبار عدم تجانس التباين، وذلك للتحقق من مدى توافقه مع الفروض الإحصائية الأساسية

1-2 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Autocorrelation Test)

يهدف هذا الاختبار إلى التحقق من وجود مشكلة الارتباط الذاتي في الأخطاء، ولتحقيق ذلك يتم إجراء اختبار Wooldridge الذي يعتمد على الفرضيتين التاليتين:

H_0 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

H_1 : وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

يتم قبول الفرضية الصفرية H_0 إذا كانت قيمة P-value أكبر من 0.05، أما إذا كانت قيمة P-value أقل من 0.05، فإن ذلك يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة H_1 ، مما يدل على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، ويعرض الجدول التالي نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (5): نتائج الاختبار الذاتي للأخطاء

F (1, 7)	22.871
Prob > F	0.0020

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Stata17

بما أن $P\text{-value} < 0.05$ ، يتم رفض الفرضية الصفرية H_0 التي تفترض عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء، مما يعني أن هناك ارتباطاً ذاتياً في النموذج، وهو ما قد يؤثر على كفاءة التقديرات الإحصائية ويتطلب تصحيحاً مناسباً

2-2 اختبار عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity): نقوم باختبار عدم تجانس التباين من خلال اختبار فرضيتين:

H_0 : التي تنص على تساوي تجانس التباين

H_1 : التي تنص على عدم تساوي تجانس التباين

أثر خصائص مجلس الإدارة على الاستدامة المالية للبنوك التجارية "دراسة قياسية على عينة من البنوك الأردنية خلال الفترة 2013-2022"

بناءً على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية التي تفترض تساوي تجانس التباين إذا كانت قيمة P -value أكبر من 0.05 أما في حال كانت P -value أقل من 0.05، فهذا يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود مشكلة عدم تجانس التباين، بعد إجراء الاختبار تم الحصول على النتائج الموضحة في الجدول التالي.

الجدول رقم (6): نتائج اختبار عدم تجانس التباين

Chi2(1)	1.95
Prob>chi2	0.1628

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على مخرجات برنامج Stata17

يتضح من الجدول أعلاه أن القيمة الاحتمالية (Prob) تتجاوز مستوى المعنوية البالغ 5%، مما يستدعي قبول الفرضية الصفرية التي تشير إلى تساوي تجانس التباين .

تشير نتائج الاختبارات السابقة إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، ولمعالجة هذه الإشكالية سيتم اعتماد طريقة تصحيح الأخطاء في بيانات السلاسل الزمنية المقطعية *(Panels Corrected Standard Errors - PCSE)*. وتعرض النتائج بعد تطبيق هذه المنهجية كما يلي:

الجدول رقم (07): نتائج نموذج الدراسة بعد التصحيح

```
. xtpcse ROA BS GENDR DVRER EPS SIZE CAR LEV
```

Linear regression, correlated panels corrected standard errors (PCSEs)

Group variable: CODE Number of obs = 88
Time variable: ANNE Number of groups = 8
Panels: correlated (balanced) Obs per group:
Autocorrelation: no autocorrelation min = 10
avg = 10
max = 10

Estimated covariances = 36 R-squared = 0.7374
Estimated autocorrelations = 0 Wald chi2(7) = 273.39
Estimated coefficients = 8 Prob > chi2 = 0.0000

ROA	Panel-corrected			P> z	[95% conf. interval]	
	Coefficient	std. err.	z			
BS	-.0000142	.0003243	-0.04	0.965	-.0006497	.0006214
GENDR	.0039541	.0040952	0.97	0.334	-.0040723	.0119805
DVRER	-.0055726	.0012798	-4.35	0.000	-.0080809	-.0030643
EPS	.0462095	.0051086	9.05	0.000	.0361968	.0562223
SIZE	-.009355	.0020937	-4.47	0.000	-.0134587	-.0052514
CAR	.0545174	.0128505	4.24	0.000	.0293309	.0797038
LEV	.0106282	.0200272	0.53	0.596	-.0286244	.0498809
_cons	.0735809	.0189264	3.89	0.000	.0364858	.1106761

المحور الرابع: مناقشة النتائج:

بناءً على النتائج التي أفرزتها الدراسة القياسية السابقة، سيتم في هذا الجزء من البحث مناقشة أبرز النتائج المتوصل إليها وتحليلها

أولاً: حجم مجلس الإدارة

تفيد نتائج الدراسة الموضحة في الجدول (07) بأن حجم مجلس الإدارة (BS) لا يظهر تأثيراً ذا دلالة إحصائية على الاستدامة المالية للبنوك والتي تم قياسها باستخدام مؤشر العائد على الأصول (ROA)، ويمكن تفسير هذه النتيجة بعدد من العوامل المحتملة أبرزها ضعف تفعيل الأدوار الفعلية لأعضاء المجلس، أو سيطرة الإدارة التنفيذية على القرار، مما يضعف من تأثير المجلس بغض النظر عن حجمه، أضف إلى ذلك أن الاستدامة المالية للبنوك قد تكون متأثرة بعوامل أقوى، مثل جودة الأصول، الكفاءة التشغيلية، ونسب السيولة والملاءة، فضلاً عن اعتماد بعض البنوك على فعالية اللجان المتخصصة (مثل لجنة التدقيق والمخاطر) بدلاً من الاعتماد الكلي على الحجم العددي للمجلس.

تبدو هذه النتيجة متعارضة مع ما تطرحه نظرية الوكالة التي ترى أن المجالس ذات الحجم الكبير قد تعاني من صعوبات على صعيد التنسيق وصنع القرار، مما يفتح المجال أمام تنامي نفوذ المديرين التنفيذيين، كما أنها لا تتفق مع فرضيات نظرية الاعتماد على الموارد والتي تفترض أن ازدياد عدد أعضاء المجلس يمكن أن يعزز من قدرته على الوصول إلى الموارد والعلاقات الخارجية بما يدعم الأداء العام للمؤسسة.

تتسق هذه النتيجة مع ما خلصت إليه دراسة (Bektas & Turhan, 2009) والتي لم تجد علاقة ذات دلالة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وعوائد أصول البنوك التركية، غير أن هذا التوجه لا ينسجم مع ما أظهرته دراسات أخرى مثل (Sharon K. Lee, 2006) و (Greg, 2006) ودراسة (Mak & Roush, 2000) والتي أشارت إلى وجود علاقة ذات مغزى بين حجم المجلس والأداء المالي،

ثانياً: التنوع بين الجنسين

تشير النتائج الإحصائية الواردة في الجدول (07) إلى أن التنوع بين الجنسين في مجلس الإدارة (GENDR) لا يظهر تأثيراً معنوياً على الاستدامة المالية للبنوك التجارية التي تم قياسها من خلال العائد على الأصول (ROA)، حيث بلغت القيمة الاحتمالية (P-value) 0.334 ما يدل على عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، ويمكن تفسير غياب هذا الأثر في سياق هذه الدراسة بجملة من العوامل، أبرزها ضعف تمثيل المرأة في مجالس الإدارة بالبنوك الأردنية، وكون هذا التمثيل في كثير من الأحيان شكلياً وغير مفعّل، إضافة إلى القيود التنظيمية والثقافية التي قد تحدّ من تمكين المرأة ومشاركتها الفعلية في صنع القرار، مما يضعف من تأثير هذا المتغير على الاستدامة المالية...

تعارض هذه النتيجة مع ما تطرحه نظرية الوكالة، التي ترى في تنوع التكوين داخل المجلس - وبخاصة التمثيل النسائي - وسيلة لتعزيز استقلالية المجلس وتقليص سطوة العلاقات غير الرسمية التي قد تعيق فاعلية الرقابة، مما يساهم في تقليص تكاليف الوكالة، كما لا تدعم هذه النتيجة توجه نظرية أصحاب المصلحة التي تؤكد أن إشراك النساء في مواقع اتخاذ القرار يثري النقاش ويحسن عملية صنع القرار داخل المجلس، نظراً لما تمتلكه النساء من مهارات في التواصل وتحليل القضايا المعقد

ورغم وجود العديد من الدراسات التي دعمت الأثر الإيجابي للتنوع بين الجنسين على أداء الشركات مثل ما توصل إليه (Sila, 2016), (Gonzalez, & Jens, 2006), و (Schubert, 2006) و (Ongore, Peter O. K'Obonyo, Martin, 2015), و (Ogutu, & Eric M. Bosire, 2015) فإن نتائج هذه الدراسة تتماشى مع ما خلصت إليه دراسات أخرى مثل دراسة (Rose, Caspar, 2007) التي لم تجد علاقة ذات دلالة بين هذا المتغير والأداء المالي

ثالثاً: الأعضاء الأجانب

تشير النتائج الواردة في الجدول (07) إلى أن وجود الأعضاء الأجانب في مجلس الإدارة (DVRER) له تأثير سلبى ومعنوي على الاستدامة المالية التي تم قياسها من خلال العائد على الأصول (ROA)، حيث أن القيمة الاحتمالية أقل من 0.01 مما يعكس دلالة إحصائية قوية للعلاقة السلبية بين المتغيرين، ويمكن تفسير هذه العلاقة السلبية في سياق هذه الدراسة من خلال التحديات العملية والمؤسسية التي قد تواجه البنوك في دمج الأعضاء الأجانب بفعالية ضمن آليات اتخاذ القرار، وعدم استغلال إمكاناتهم بشكل فعال، وهو ما قد يؤدي إلى نتائج عكسية رغم المزايا المفترضة التي يتوقع أن يقدمها وجودهم.

تتناقض هذه النتيجة مع ما تفترضه نظرية الوكالة التي ترى في الأعضاء الأجانب عاملاً معززاً لفعالية الرقابة المؤسسية، استناداً إلى استقلاليتهم النسبية عن البيئة المحلية، مما يقلل من احتمالات تضارب المصالح ويحسن آليات الحوكمة، كما لا تتماشى مع طرح نظرية الاعتماد على الموارد التي تنظر إلى المديرين الأجانب كمصدر للمعرفة الدولية والعلاقات العابرة للحدود، والتي يفترض أن تساهم في تسهيل الوصول إلى الأسواق والموارد المالية العالمية وبالتالي دعم الاستدامة المالية،

بالمقابل تعزز هذه النتيجة من الاتجاهات البحثية التي تشير إلى أن الوجود المفرط للأعضاء الأجانب قد يضعف من كفاءة مجالس الإدارة، كما بينت دراسة (Harjoto, Indrarini, & Ya-wen, 2018) نتيجة لتحديات تتعلق بالتواصل، والاختلافات الثقافية، وانخفاض التماسك داخل المجلس، كما تدعم ما خلصت إليه دراسة (Alshareef & Hamid Ghazi, 2024) حول التأثيرات السلبية المحتملة لضعف المشاركة الفعلية لبعض الأعضاء الأجانب في اجتماعات المجلس بسبب التباعد الجغرافي، وهو ما ينعكس سلباً على قدرة المجلس على أداء أدواره الرقابية والاستشارية بفعالية.

رابعاً: ربحية السهم (EPS)

تشير نتائج التحليل الإحصائي الواردة في الجدول (07) إلى أن ربحية السهم (EPS) ترتبط إيجابياً وبدرجة معنوية قوية مع الاستدامة المالية للبنوك التجارية، التي تم تمثيلها بمؤشر العائد على الأصول (ROA) فقد ظهرت القيمة الاحتمالية أقل من 0.01 مما يعكس علاقة طردية ذات دلالة إحصائية قوية بين المتغيرين.

وتعني هذه النتيجة أن ارتفاع ربحية السهم يعد مؤشراً على تحسن الاستدامة المالية للبنك، ويمكن تفسير ذلك بأن ربحية السهم تمثل صورة دقيقة عن الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة، كونها تعبر عن العائد المحقق لكل سهم من أسهم البنك، وبالتالي فإن زيادتها غالباً ما تعكس كفاءة استخدام الموارد، وتحقيق معدلات ربح جيدة، وهي كلها عناصر تدعم استدامة الأداء المالي على المدى الطويل.

كما يمكن النظر إلى EPS كأداة تعكس ثقة المستثمرين وكفاءة الإدارة في تحقيق عوائد ملموسة، مما يعزز من قدرة البنك على جذب الاستثمارات وتوسيع عملياته وتحقيق استقرار مالي أكبر، وبالتالي فإن وجود علاقة إيجابية بين EPS و ROA يتسق مع المنطق المالي والاقتصادي القائم على أن المؤسسات القادرة على تحقيق ربحية مستدامة في أسهمها هي غالباً ما تكون أيضاً قادرة على الحفاظ على أداء مالي متوازن ومستدام، تتوافق هذه النتيجة مع دراسة (Rahman, 2018)

خامساً: حجم الشركة (SIZE)

تفيد النتائج الواردة في الجدول (07) بأن حجم البنك (SIZE) يؤثر سلباً وبدرجة معنوية عالية على الاستدامة المالية التي تم قياسها من خلال معدل العائد على الأصول (ROA) حيث أن القيمة الاحتمالية كانت أقل من 0.01، وهو ما يدل على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية قوية بين حجم البنك واستدامته المالية.

وتشير هذه النتيجة إلى أن زيادة حجم البنك لا ترتبط بالضرورة بتحقيق أداء مالي مستدام، بل قد تكون مصحوبة بانخفاض في كفاءة استخدام الأصول وتعقيد في الهيكل الإداري والتشغيلي، مما يؤدي إلى صعوبات في التنسيق والرقابة، وتباطؤ في اتخاذ القرارات، فضلاً عن ارتفاع التكاليف التشغيلية والإدارية كما أن البنوك الأكبر حجماً غالباً ما تتعرض لضغوط تنظيمية أكبر، وتتم هياكلها بالبيروقراطية، مما قد يضعف مرونتها في التكيف مع التغيرات السوقية ويحد من قدرتها على الاستجابة الفعالة للمخاطر والفرص، وهو ما ينعكس سلباً على مؤشرات الاستدامة، تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Tiñ & Tran Thi , 2018)

سادساً: كفاية رأس المال (CAR)

تظهر نتائج الدراسة الواردة في الجدول (07) وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى 1 % بين كفاية رأس المال (CAR) والاستدامة المالية المقاسة بمعدل العائد على الأصول (ROA)، وهو ما يعكس أهمية هذا المتغير في دعم الاستقرار المالي للمؤسسات المصرفية.

ويمكن تفسير هذا الأثر الإيجابي في ضوء التزام البنوك الأردنية بمتطلبات بازل 3 التي أقرها البنك المركزي الأردني، والتي تلزم البنوك بالحفاظ على مستويات مرتفعة من رأس المال لمواجهة المخاطر المحتملة وتعزيز الثقة في النظام المصرفي، وقد أظهرت التقارير المالية للبنوك الأردنية المشمولة في الدراسة أن إدارتها تتبع سياسات رأسمالية حذرة، تقوم على تقليل تكلفة الأموال (Cost of Fund) عبر تنويع مصادر التمويل منخفضة الكلفة، وتوسيع قاعدة العملاء، إلى جانب التوظيف الفعال لهذه الموارد في استثمارات منخفضة المخاطر نسبياً، مما يعزز من قدرة البنك على تحقيق أعلى عائد ممكن على رأس المال.

وتدل هذه النتيجة على أن رفع كفاية رأس المال لا يقتصر فقط على الامتثال التنظيمي، بل يشكل عنصراً استراتيجياً في تحسين الأداء المالي المستدام، كما يؤكد أن وجود قاعدة رأسمالية قوية يمكن أن يمنح البنك مرونة أكبر في مواجهة التحديات السوقية، ويقلل من احتمالات التعثر أو التعرض لصدمات مفاجئة، مما ينعكس إيجاباً على مؤشرات الاستدامة المالية في المدى الطويل، تتفق هذه النتيجة مع دراسة (Datta & Abdullah , 2018)

سابعاً: الرفع المالي (LEV)

تبين نتائج الدراسة الواردة في الجدول (07) وجود علاقة سالبة ذات دلالة إحصائية قوية عند مستوى 1 % بين الرافعة المالية (LEV) والاستدامة المالية للبنوك التجارية، التي تم قياسها من خلال العائد على الأصول (ROA)، حيث تشير هذه النتيجة إلى أن ارتفاع مستوى الرافعة المالية يؤثر سلباً على قدرة البنك على تحقيق أداء مالي مستدام.

ويعود هذا التأثير إلى أن الاعتماد الكبير على التمويل القائم على الديون مقارنة برأس المال المملوك يعرض البنوك لمخاطر مالية متعددة، مثل ضغط خدمة الدين وارتفاع التكاليف التمويلية، مما قد يؤدي إلى تآكل الأرباح ويضعف قدرة المؤسسة على الحفاظ على استقرارها المالي، كما أن المديونية المرتفعة قد تحد من مرونة البنك في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وتقلل من قدرته على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

ورغم التزام البنوك الأردنية بالحدود الرقابية المفروضة من قبل البنك المركزي الأردني، خاصة في ظل تطبيق متطلبات بازل 3، إلا أن من الممارسات الشائعة في القطاع المصرفي استخدام الرافعة المالية كوسيلة لتعزيز العائد على حقوق الملكية، خاصة في حال كانت تكلفة الدين منخفضة مقارنة بالعائد على الأصول، غير أن هذه الاستراتيجية إذا لم تكن مصحوبة بإدارة رشيدة للمخاطر، قد تؤدي إلى نتائج عكسية تؤثر سلباً على الاستدامة المالية، لا سيما في فترات الأزمات أو تقلبات الأسواق، وعليه فإن هذه النتائج تؤكد أهمية ضبط مستويات الرافعة المالية بما يضمن توازناً بين تعظيم الربحية والحفاظ على الاستقرار المالي.

الخلاصة:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر خصائص مجلس الإدارة على الاستدامة المالية للبنوك الأردنية خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2022، وذلك باستخدام تقنية البيانات المقطعية الطولية (Panel Data) وتطبيق نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model). وقد أسفرت نتائج التحليل الإحصائي عن مجموعة من الاستنتاجات المهمة، يمكن تلخيصها على النحو الآتي:

✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة (BS) والاستدامة المالية المقاسة بمعدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك محل الدراسة،

✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التنوع بين الجنسين (GNDR) والاستدامة المالية المقاسة بمعدل العائد على الأصول للبنوك المدروسة (ROA) هذا يعني وجود النساء داخل مجلس الإدارة من عدمه لا يؤثر على الأداء المالي للبنوك

✓ توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 1 % بين الأعضاء الأجانب (DVRER) والاستدامة المالية المقاسة بمعدل العائد على الأصول (ROA) هذا يعني أن وجود أعضاء أجانب داخل مجلس الإدارة يؤثر سلباً على الأداء المالي

✓ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 1 % بين ربحية السهم (EPS) والاستدامة المالية للبنوك المدروسة مما يعني أن زيادة ربحية السهم تؤدي إلى ارتفاع معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة

✓ وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 1 % لحجم الشركة (SIZE) على الاستدامة المالية مقاسة بمعدل العائد على الأصول مما يعني أن زيادة حجم الشركة يؤدي إلى انخفاض معدل العائد على الأصول للبنوك محل الدراسة

✓ وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 1 %، بين كفاية رأس المال (CAR) ومعدل العائد على الأصول (ROA)، مما يعني توفر احتياطي كاف من رأس المال سمح بتعزيز الأهداف المالية

✓ لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرفع المالي (LEV) ومعدل العائد على الأصول (ROA) للبنوك محل الدراسة، مما يشير إلى أن استخدام الديون في الهيكل المالي لا يساهم في تعظيم ثروة المساهمين

وبالنظر إلى ما سبق نستخلص أن خصائص مجلس الإدارة تؤثر بشكل نسبي على الاستدامة المالية للبنوك، مما يستوجب من المؤسسات المصرفية المعنية مراجعة هيكله مجالس إدارتها بما يعزز من كفاءة اتخاذ القرار، وتوصي الدراسة بما يلي:

- إعادة النظر في حجم مجلس الإدارة لتحقيق توازن بين التمثيل الفعال وسرعة اتخاذ القرار
- تشجيع التنوع بين الجنسين في مجالس الإدارة، رغم عدم ظهور أثر مباشر لما قد يحمله من قيمة مضافة على مستوى الشفافية والتنوع في الرؤى.
- تقييم دور الأعضاء الأجانب بشكل دقيق، والتأكد من مدى اندماجهم مع السياق المحلي للبنك وفهمهم للبيئة التنظيمية.
- تعزيز الالتزام بمبادئ الاستدامة المالية من خلال دعم الحوكمة الرشيدة، وتوجيه قرارات مجلس الإدارة بما يتماشى مع الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل للبنك.

قائمة المراجع:

1. عمر فيرة. (2018). الهندسة المالية وإدارة مخاطر تمهيد رأس المال في المؤسسات الاقتصادية- دراسة حالة شركات مؤشر CAC 40. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة فرحات عباس سطيف-1.
2. ليس جميل باناصر، و إبراهيم عبد الرحمان نجلاء. (2022). أثر عضوية المرأة في مجلس الإدارة على الأداء المالي للشركات. *المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية*, 2(23)، 372-424.

English References

1. Adams, R., & Daniel, F. (2009). Women in the Boardroom and Their Impact on Governance and Performance. *Journal of Financial Economics*, 94(2), 291-309.
2. Al-Bakri, K. (2023). CORPORATE GOVERNANCE AND BANK. *Corporate Ownership and Control*, 20(3), 180-204.
3. Alshareef, M. N., & Hamid Ghazi, H. (2024). Effects of board gender and foreign directorship on the financial sustainability of Saudi listed firms: Does family ownership matter? *Heliyon*, 10(1), pp. 1-11. doi:https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2024.e25990
4. Anderson, R. C., Reeb, D., Upadhyay, A., & Zhao, W. (2011). The Economics of Director Heterogeneity. *Financial Management Association International*, 40(1), 5-38.
5. Bektas, E., & Turhan, K. (2009). Governance Mechanisms and Ownership in an Emerging Market: The Case of Turkish Banks. 45(6), 20-32.
6. Bitok, Stephen Kosgei. (2014). Effects of Corporate Governance on Micro Finance Institutions. *European Journal of Business and Management*, 6(30), 71-81.
7. Cheng, L.-Y., yi, c., zhipeng, y., & yan, z. (2019). Corporate governance and target price accuracy. *International Review of Financial Analysis*(64), 93-101.
8. Dankwano, R., & Zubair, H. (2018). Impact of Gender Diversity on Indian Firm's Financial Performance. *International Journal of Management, Accounting and Economics*, 5(5), 319-341.
9. Datta, C. K., & Abdullah, A. (2018). Impact of Capital Adequacy on Profitability Under Basel II Accord: Evidence from Commercial Banks of Bangladesh. *European Journal of Business and Management*, 10(8), 48-58.
10. El-Habashy, H. A. (2019). THE EFFECTS OF BOARD AND OWNERSHIP STRUCTURES ON THE PERFORMANCE OF PUBLICLY LISTED COMPANIES IN EGYPT. *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, 23(1), 1-15.
11. Elnahass, M., Alharbi, R., Toka S, M., & McLaren, J. (2023). The Nexus among board diversity and bank stability. *Emerging Markets Review*, 2-29.
12. Estélyi, K. S., & Nisar, T. (2016). Diverse boards: why do firms get foreign nationals on their boards? *Journal of Corporate Finance*, 39, 174-192.
13. Fama, E. F., & Jensen, M. (1983). Separation of Ownership and Control. *Journal of Law &*, xxvi, 301-325.
14. Goel, A., & Renuka, S. (2017). Effect of Board Size on Firm's Performance: Evidences from India. *International Journal of Applied Business and Economic Research*, 15(22), 139-151.
15. Goel, A., & Renuka, S. (2017). Effect of Board Size on Firm's Performance: Evidences from India. *International Journal of Applied Business and Economic Research*, 15(2), 139-149.
16. Gu, F. A., Sa'adiah, M., & Liang, Z. (2016). Ethnicity, politics and firm performance: Evidence. *Pacific-Basin Finance Journal*, 115-129.
17. Harjoto, M. A., Indrarini, L., & Ya-wen, Y. (2018). Board diversity and corporate investment oversight. *Journal of Business Research*, 90(2), 40-47.
18. Hastori, Hermanto, S., Roy, S., & Tb. N Ahmad, M. (2015). Agency Costs, Corporate Governance and Ownership Concentration. *Asian Social Science*, 11(18), 311-319.
19. Hastori, Siregar, H., Sembel, R., & Maulana, T. (2015). Agency costs, corporate governance and ownership concentration: In *Asian Social Science*, 11(18), 311-319.
20. Havers, M. (1996). Financial Sustainability in Savings and Credit Programmes. 6(2), pp. 144-150.
21. Hillman, A. J., Albert A., C., & Ramona L., P. (2002). The resource dependence role of corporate directors: Adaptation of board composition in response to environmental change. *Journal of Management Studies*, 37(2), pp. 235-256.
22. Imhanzenobe, J. O. (2020). Managers' financial practices and financial sustainability of Nigerian manufacturing. *Cogent Economics & Finance*, pp. 1-23.
23. Isabwa, H. K. (2022). Hedging and financial sustainability of Commercial Banks in Kenya. *Journal of Management and Science*, 12(4), pp. 22-27.
24. Jensen, M., & Meckling, W. (1976). Theory of firm: Managerial Behavior, Agency Costs and Ownership. *Journal of Financial Economics*, 3, 305-360.

25. Kabara, A. S., & Modibbo, A. (2020). Impact of Ethnic Diversity on Firm Financial Performance: The Case of Non-Financial Firms in Nigeria. *Kebbi Journal of Accounting Research (KEJAR)*, 1(1), 125-135.
26. Kahloul, I., Hicham, S., & Jocelyn, G. (2022). Does Corporate Social Responsibility reporting improve financial performance? The moderating role of board diversity. *Quarterly Review of Economics and Finance*, 84, 305-314.
27. Kakati, S., & Arup, R. (2021). Financial sustainability: An annotated bibliography. *Economics and Business Review*, 7(3), pp. 35-60.
28. Kiambati, K. K., Patrick Ngugi, Paul, K., & Anthony, W. (2013). Role of board size on financial performance of commercial banks. *Prime Journal*, 2(3), 259-262.
29. Kosgei, N. C., Stephen, B., & Abdi, M. (2014). Effects of Corporate Governance on Micro Finance Institutions Financial Sustainability in Kenya. *European Journal of Business and Management*, 6, 71-81.
30. Lee, S. K., & Greg, F. (2006). BOARD SIZE AND FIRM PERFORMANCE: THE CASE OF SMALL FIRMS. *Proceedings of the Academy of Accounting and Financial Studies*, 11(1), 43-46.
31. Lipton. (1992). A Modest Proposal for Improved Corporate Gover. *The Business Lawyer*(48), 59-77.
32. Mak, Y., & Roush, M. (2000). Factors affecting the characteristics of boards of directors: An empirical study of New Zealand initial public offering firms. *Journal of Business Research*, 47(2), 147-159.
33. Makhoulf, M. H., Fares Jamiel, A.-S., & Haitham, A. (2018). Board Diversity and Accounting Conservatism: Evidence from Jordan. *International Business Research*, 11(7), 130-140.
34. Masulis, R. W., Wang, C., & Xin, X. (2011). The Effects of Foreign Directors on Corporate Governance and Firm Performance. *Journal of Accounting and Economics*, 53, 527-554.
35. Navajas, S., Schreiner, M., Meyer, R., Claudio Gonzalez-Vega, & Vega, C.-V. (2000). Microcredit and the Poorest of the Poor:. *WORLD DEVELOPMENT*, 28(2), 333-346.
36. Oboro, O. G., & Billyaminu, A. (2020). RISK MANAGEMENT STRATEGIES AND BANKS' FINANCIAL SUSTAINABILITY IN THE FACE OF THE RECENT GLOBAL PANDEMIC. *International Journal of Business and Management*, 8(6), pp. 1-12.
37. OECD. (2004). *Center for International Private Enterprise : OECD Principles on Corporate Governance*.
38. Ongore, V. O., Peter O. K'Obonyo, Martin Ogutu, & Eric M. Bosire. (2015). Board Composition and Financial Performance: Empirical Analysis of Companies Listed at the Nairobi Securities Exchange. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 5(1), 23-43.
39. Ongore, V. O., Peter O., K., & Martin, O. (2015). Board Composition and Financial Performance: Empirical Analysis of Companies Listed at the Nairobi Securities Exchange. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 5(1), 23-43.
40. Rahman, A. (2018). Effect of Dividend Policy on Firm's Performance:A Case Study of Cement Sector of Pakistan. *SEISENSE Journal of Management*, 1(5), 6-15.
41. Rejeb, W. B. (2014). Good Board Governance and Perceived Business Continuity. *J. Asian Dev. Stud.*, 3(4), 21-34.
42. Rose, Caspar. (2007). Does female board representation influence firm performance? The Danish evidence. *International Review is a business management*, 15(2), 404-413.
43. Schubert, R. (2006). Analyzing and managing risks – on the importance of gender differences in risk attitudes. *Managerial Finance*, 32(9), 706-715.
44. Sharon K. Lee, & Greg, F. (2006). BOARD SIZE AND FIRM PERFORMANCE: THE CASE OF SMALL FIRMS. *Proceedings of the Academy of Accounting and Financial Studies*, 11(1), 43-46.
45. Sholikah, A. M., & Miranti, T. (2021). Factors Influence Financial Sustainability Banking in Indonesia. *Al-Tijary Jurnal Ekonomi dan Bisnis Islam*, 6(1), pp. 41-50.
46. Sila, V., Gonzalez, J., & Jens, H. (2016). *Journal of Corporate Finance*, 36, 26-53.
47. SINGH, J., Shubham, S., & Deepti, A. (2022). Does Board Gender Diversity impact financial performance Evidence from the Indian IT Sector. *Society and Business Review*.
48. SULIMANY, H. G., SURESH, R., CHAUDHRY, A., & HASSAN BAZHAIR, A. (2021). Impact of Corporate Governance and Financial Sustainability. *Estudios de Economía Aplicada*, 39(4), pp. 1-16.
49. Tién, P., & Tran Thi, T. (2018). Board Structure and Corporate Financial Performance in Vietnamese Listed Firms. *International Journal of Science and Research (IJSR)*, 7(5).
50. Uchenna, O. L., Olayinka Adedayo, E., Ahmed, A., & Areghan, I. (2020). Corporate Governance and Financial Sustainability of Microfinance Institutions in Nigeria. doi:https://www.researchgate.net/publication/343713791
51. Wang, J., Haibin, H. C., Heng, Z., Jianchao, L., & Mingwang, C. (2022). Property rights reform and capital adequacy ratios of rural credit cooperatives in China. *Economic Modelling*, 106, 2-13.
52. Zyadat, A. A. (2017). The Impact of Sustainability on the Financial Performance of Jordanian Islamic Banks. *International Journal of Economics and Finance*, 9(1), 55-63.